تحت الحظر: 5

أثر إنتشار فيروس كورونا على عمل المرأة

تمكين
TAMKEEN
للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
For legal aid and human rights

مقدمة:

شهدت الفترة الحالية (بدءًا من الثامن عشر من آذار حتى السادس والعشرين من الشهر ذاته) تأثر العاملين في قطاعات عدة بسبب الأزمة الناتجة من إجراءات مكافحة انتشار فايروس الكوفيد19- في أنحاء الأردن، وعادة ما يتأثر العمال والعاملات في الأزمات من حيث الحرمان من الحقوق العمالية الأساسية أو فقدان فرصة العمل وما يليه من تبعات فقدان الدخل الأساسي،.ويزداد الأمر سوءًا في قطاع العمل غير المنظم، مما يحرم العاملين من أي ضمانات عمالية أو معيشية

ومن أكثر الفئات تضرراً النساء وعليه رصد التقرير عدد من القطاعات التي تعمل فيها السيدات بشكل منظم وغير منظم خلال الفترة الواقعة من الثامن عشر من آذار حتى السادس والعشرين من الشهر ذاته، وهي الفترة التي اتخذ الأردن فيها إجراءات تصاعدية للحد من تفشي فيروس كورونا، وصولاً إلى فرض حظر التجول والتنقل في جميع محافظات.

وشمل التقرير العاملات اللواتي يتقاضين أجورهن بشكل يومي، والعاملات لحسابهن الخاص، والعاملات بأجر شهري وعقود عمل منظمة.

أما من يعملن بأجر يومي أو لحسابهن الخاص فيبقين من دون ضمانات من بينها عدم القدرة على المطالبة براتب بدل التعطل عن العمل من مؤسسة الضمان الاجتماعي، كذلك من يعملن لحسابهن الخاص لم يعد هنالك إقبال على مشترياتهن في ظل تأثر التوجه الشرائي للسلع بين أفراد المجتمع لشراء السلع الأساسية من الأسواق.

وعليه واستكمالا لسلسلة التقارير الصادرة عن "تمكين" سنسلط الضوء على أهم الشكاوى والملاحظات الواردة من العاملات في كلا من القطاعات التالية(قطاع التعليم الخاص، والمطابخ الإنتاجية، والزراعة، ، والغزلالنسيج، وصالونات التجميل ، والأعمال التي تدار من المنزل، والعمل عن بعد، وبعض المهن الأخرى).

وجرت عملية رصد المعلومات عن طريق فريق تمكين في الميدان وهم الميسرين المجتمعيين ةمن مواقع التواصل الأجتماعي والملاحظات والتعليقات التي تصلنا.

قطاع التعليم الخاص:

تعرضت العاملات في قطاع المدارس الخاصة ومراكز التعليم لانتهاكات عدة، حيث جرى رصدها بصعوبة من قبل فريق تمكين بسبب تخوف العاملات في هذه المنشآت من إنهاء خدماتهن ولإعتبارات أخرى متعددة منها:

- فقدان فرصة العمل الحالية،بالتالي فقدان فرصة الخبرة السنوية التي يعوّل عليها أغلب المعلمات من بين صفوف الخريجين الجدد لغايات الارتقاء بالسلم الوظيفي وسلم الأجر على حد سواء.
- الخوف من معرفة أصحاب العمل الآخرين بالشكوى المقدمة، وعدم قبول المعلمة المتقدمة بالشكوى في أي بيئة عمل أخرى في نفس المنطقة نظرًا للصلات التي تربط أصحاب العمل في المنطقة الواحدة.
- الحاجة للعمل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

ومنذ الإجراءات الحكومية للحد من فيروس كورونا شهد قطاع التعليم الخاص زيادة في الإنتهاكات، ومن أهم الشكاوى التي رصدها فريق تمكين خلال فترة الرصد ما يلي:

- مدارس لم تلتزم بقرار وزير العمل باعتبار العطلة مدفوعة الأجر، بحجة أن أقساط الطلبة غير مدفوعة ولا يمكن للمدرسة دفع الأجور، رغم أاستمرار المعلمات بالتعليم عن بعد.
- مدارس أجبرت المعلمات على توقيع استقالات مع وعود بإعادتهن للعمل فور انتهاء أزمة فيروس كورونا.
- مدارس أنهت خدمات المعلمات والعاملات دون أي حقوق عمالية أو أجور.
- مدارس أخبرت المعلمات والعاملات أنها لن تدفع الرواتب ستؤجل دفع الأجور لما بعد انتهاء الأزمة.
- مدارس أخبرت المعلمات والعاملات أن الإجازة مدفوعة الأجر حتى نهاية شهر آذار، وفي حال استمرت العطلة ستكون الإجازة غير مدفوعة الأجر.

”إحنا مقدرين إنه المدرسة بتعتمد على الأقساط منشان تغطي رواتبنا، بس إحنا كمان حتى رواتب شهر شباط الماضي ما أخدناها، يعني عالأغلب لا رح ناخد راتب هدا الشهر ولا الي قبله، لأنه أغلبية القطاع الخاص انصرفلهم رواتب وإحنا لا. عنجد إحنا ما بنقدر نشتكي، لأنه آخرتها تخلص الأزمة ونرجع على الشغل، وأكيد صاحبة المدرسة الي هي نفسها المديرة مش حترضى إنه موظفينها يشكوا عليها، وأكيد رح تاخد رد فعل عكسي معانا من ناحية المعاملة“

”أنا معلمة بمدرسة خاصة، وبحب شغلي كثير، وبحب تخصصي درست تربية طفل عن حب أابدعت فيه حتى دايمًا بحس طلابي مميزين، وبعمللهم أنشطة وجوائز تحفيزية باستمرار، وطول الفصل ما بطالب ولا بإجازة حتى أكون معهم وأطلع جيل متعلم مبدع خلّاق، حاليًا عطلنا وحكالنا المدير إنه رح يأخر راتبنا لمدة شهر من انتهاء الأزمة، لأنه الوضع ما بيسمح والأهالي أكيد ما رح تدفع، أنا والمعلمات وافقنا حتى تستمر الحياة وحتى ما نفقد شغلنا. أنا بحب شغلي ومحتاجيته.“

وفي رواية لمعلمة في تعمل في منطقة الأغوار التابعة جغرافيًا لمدينة إربد، وبعد أجرها، قالت فيها العاملين في الميدان من فريق ”تمكين“ أن إيقافها عن العمل من دون أجر دفعها بقبول وظيفة أخرى في مصنع كانت تعمل به في السابق رغم العديد من الانتهاكات منها تأخير الأجور، إلا أنها مضطرة لتوفير احتياجاتها وهي الآن بانتظار إدارة المصنع أن تقوم بإصدار تصريح تنقل لها من وإلى مكان العمل.

أما على صعيد المراكز التعليمية الخاصة شاركت إحدى المعلمات تجربتها قائلة أنها قد مُنِحَت وجميع زملائها في المركز إجازة مدفوعة الأجر حسب ما أقر به وزير العامل اعتبارًا من بداية الأزمة وحتى 31\3 ، ليصلها بعد أيام عدة رسالة نصية من مديرها جاء فيها أن على جميع العاملين توقيع طلب إجازة غير مدفوعة الأجر بدءًا من الأول من نيسان حتى تقر الحكومة انتهاء الأزمة ومعاودة العمل من جديد، وعن الأمان الوظيفي تحدثت قائلة:

”أنا عن جد مش مرتاحة لهيك شيء وكمان ما بدي أخسر وظيفتي، لأنه تعبت حتى لقيت شغل، وبنفس الوقت ما بدي أضره لصاحب المركز، الأمان الوظيفي مش موجود بهيك أوقات والعمل كمان مش متوفر على طول.“

المطابخ الإنتاجية:

تضررت العاملات في المطابخ الإنتاجية بشكل كبير خاصة أن عملهن يعتمد على الطلبات، وفي ظل تعطيل المنشآت الإقتصادية وتوقف الطلبات، لم يعد هنالك أي دخل للعاملات في هذا القطاع خاصة أن معظمهن معيلات لعائلاتهن.

كذلك خسرت عاملات ثمن المواد الأولية من دون أي تعويضات تذكر بسبب إيقاف الطلبات بمناسبة عيد الأم.

أنها تعمل في هذا المجال نظرًا لأنها وجدت شغفها به، وتؤدي مهامها نظرًا للموارد المحدودة التي تمتلكها حتى أنها تقوم بالعادة بإيصال الطلبيات للزبائن بنفسها من دون الاستعانة بأي من شركات التوصيل وأن الدخل الذي يرفدها بشكل متقطع كفيل بسد احتياجاتها إلا أنه مع الأزمة فقد انعدم دخلها وتضيف قائلة:

> "الله يمضي هالفترة على خير، لأني ما إلي مصدر رزق تاني، وما فيه حدا بيتحمل خسارتي غيري أنا"

قطاع الزراعة:

تعمل غالبية العاملات في الزراعة وفقا لنظام المياومة وبأجر يومي أو أسبوعي أو بعد إنتهاء الموسم، وفي ظل الأوضاع الراهنة وبالرغم من استثناء قطاع الزراعة من أمر الدفاع 1، إلا أن معظم العاملات(في كل من دير علا، إربد، الأزرق، المفرق، منطقة اللُبَّن في عمان) أفدن عدم مقدرتهن على الوصول إلى أماكن عملهن، ما يعني بالضرورة عدم حصولهن على الأجور اليومية، أما الذين يقيمون في المزرعة أو بمساكن قريبة منها ما زلن في أعمالهن.

وفيما يتعلق بتوفير أدوات الوقاية من فايروس الكوفيد19- وأدوات السلامة المهنية غالبا توفرها العاملات.

وروت إحدى العاملات تعرض زميلتها إلى (لدغة أفعى) قبيل الإعلان عن ازدياد حالات الإصابة بفيروس كورونا واستقبال المستشفيات حالات عديدة للمصابين بالمرض، مما دفعها إلى التردد في مراجعة المستشفى بعد الزيارة الأولى ولا تزال تعاني من آثار اللدغة خوفًا من انتقال العدوى لها.

وعن تأثر الأوضاع المعيشية للعاملات في الزراعة فأجمعت العاملات أن تعطل الحركة أفقدهن القدرة على توفير التزاماتهن اليومية خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية للأطفال والرضّع، وتأتي هذه الظروف نظرًا

لخصوصية العمل في قطاع الزراعة لاستحقاق العمال أجورهم بشكل يومي وتدني الأجور مما يجعل من الصعوبة بمكان أن يقوم أحدهم بالإدخار الكافي لسداد حاجة أيام التعطل عن العمل.

@jmijournalists.com

الشاويش وهو الوسيط بين أصحاب المزارع والعاملات في الزراعة وهو من تَوكّل إليه مهام تعيين عمال الزراعة وتنظيم ساعات العمل وغيرها من المهام الإشرافية خلال العمل فضلًا عن دفع الأجور للعمال بعد استحقاقها من صاحب العمل مقابل مبلغ من المال يقتطعه من أجور عمال الزراعة، فقط كان له جانب من التأثر بهذه الأزمة أيضًا فهو كما العمال يحصل على أجره من أصحاب المزارع بشكل أسبوعي أو يومي، وقد شارك شاويش في الأزرق وهو مسؤول عن مجموعة من عاملات الزراعة تجربته على النحو التالي:

> "دخلنا في متاهات وضعي ووضع عمال الزراعة جميعًا متدهور لأنه اعتمادنا اعتماد كلي على الدخل اليومي"

> "أنا لست المتضرر الوحيد من هذه الازمة أنا وجميع العمال في قطاع الزراعة المعتمدين على الدخل اليومي نعاني الآن"

> " بعثت زوجتي وأولادها لبيت أهلها ما عندي ولا دينار بالبيت"

أما عند تواصله مع أصحاب العمل للطلب منه استحقاق أجره وأجور العاملات فقد أخبره صاحب العمل:

> "لسه الخضرة ما انباعت منين اجيب لكم مصاري؟؟"

صالونات التجميل:

تواجه العاملات وصاحبات الأعمال في صالونات التجميل توقف تام لكافة الأنشطة ليس لصدور قرارات الدفاع وعدم شمول هذا القطاع بالاستثناءات وحسب، وإنما لاحتمالية نقل العدوى عن طريق الأدوات المستخدمة في الصالونات والتلامس المباشر بين العامل والزبون.

ومن هنا أكدت العاملات في هذا القطاع عدم قدرتهن توفير احتياجاتهن الأساسية عل على غرار القطاعات الأخرى، ومن أهم الاحتياجات إيجارات المحلات، والبيوت، وأقساط القروض، وفواتير المياه والكهرباء، وحاجات المنزل الأساسية من طعام وشراب.

وقد تأثرت العاملات في الصالونات المسجلة رسميًا، والعاملات من المنزل لحسابهن الشخصي، ففي شرق عمان مثلًا؛ شاركت إحدى العاملات السوريات تجربتها فهي الآن من دون عمل ومن دون أجر حسب ما أبلغتها صاحبة العمل، العاملة لا تخشى عدم الحصول على الأجر خلال الأربعة عشر يومًا التي كان من المزمع تعطيل البلاد خلالها، بل من إصدرا قرار آخر بتمديد التعطيل للغايات الوقائية، وهنا حالها مثل حال الكثير من العاملات لن تحصل على أي أجر.

أما عن صاحبات العمل ومع التزامهن بإغلاق الصالونات امتثالًا لأمر الدفاع 2، أبدت إحداهن تخوفًا كبيرًا على مصدر رزقها نظرًا لأن صاحب العقار يستحق إيجار الصالون منها بشكل سنوي، وأن الحجر المنزلي يؤثر بشكل بالغ على الطريقة التي تترتب بها أمورهم المالية لا سيما إن طالت هذه الفترة، كذلك هنالك تخوف من انتهاء صلاحية مواد التجميل، فضلًا عن فقدان الزبائن وتكبدهن خسارة مالية كبيرة.

أما في الأزرق، وباختلاف الظروف المتعلقة باستئجار الصالون، تشارك إحدى أصحاب الصالونات قصتها بإجراء مقارنة لأوضاعها قبيل الأزمة وبعدها؛ فهي تملك الصالون ولا تتكبد دفع إيجار، وهو قريب من منزلها ما يوفر لها مرونة وتحقيق التوازن المطلوب بين عملها والمهام المناطة بها على الصعيد الأسري والاجتماعي. كان دخل الصالون يغطي جميع التزامات هذه السيدة دون الحاجة للاستدانة من أحد باستثناء الموردين

للأدوات التجميلية ومستلزمات الصالون بالاعتماد على القروض المايكروية والتي اعتادت أن تسددها أولًا بأول. قبل الأزمة كان هنالك حجز لعدد من الأعراس الأمر الذي استدعى السيدة لشراء أدوات تجميل بقيمة 350 دينار، ليأتي بعدها قرار إلغاء التجمعات بما فهيا الأعراس وبيوت العزاء وألغيَت جميع حجوزات الصالونات تباعًا، ما كبّدَها قيمة المستحضرات التجميلية، أما عن أقساط القرض المايكروي فلا يوجد لديها أي مصدر دخل الآن لتقوم بالسداد حتى وإن تأخرت فترة استحقاقه. أما عن العاملات فظنّا منها أن ما تقوم به قانوني، فأفادت أنها لم تدفع لهن أي شيء لقاء العطلة الحالية فهن يعملون معها بعقد شفوي أساسه الدفع بشكل يومي. وفي معرض الحديث عن الظروف المعيشية التي تمر بها تبعًا للأزمة الاقتصادية التي لحقتها بسبب الظروف تقول:

> "بدّيت أطفالي على كل إشي، في هالوقت الحالي بس بدوّر على المبلغ الي يسد احتياجاتهم من الحليب والمواد الأساسية. حتى العاملات الي بيشتغلوا معاي حمدت الله إنه كنت أحاسبهم يومي، يعني هلا ما بدهم مني إشي، ما إحنا كلنا تضررنا. مش عارفة إيش أعمل إذا استمرت الأزمة، كان شغلي ماشي ولو راحت أزمة الفياروس، إحنا مقبلين على رمضان كمان راح تخف المناسبات أكثر يعني راح نضل مديونين."

ومن بين التوقعات العامة لكافة أصحاب الصالونات في منطقة الأزرق إضافة إلى تراكم الديون المتأتية من إيجار الصالونات وفواتير الكهرباء والمياه وغيرها من النفقات الشهرية؛ فضلًا عن فقدان الزبائن خصوصا القادمين من مناطق أخرى مثل منطقة الصفاوي، وجهوا رسالة من خلال فريق "تمكين" للمطالبة بإصدار قرارات لتأخير دفع القروض من القطاعات التي تعتمد على الدخل اليومي إلى مدة لا تقل عن سنة لمراجعة موازنة الأمور المالية بعد مرور الأزمة.

الغزل النسيج

تأثرت العاملات في قطاع الغزل النسيج بالأزمة الحالية ذلك لسببين: توقف الطلبات، وعدم مقدرة العاملات على الوصول إلى أماكن عملهم، بذلك تأثرت أوضاع العاملات إما بانعدام الدخل، أو بالحرمان من الأجر في ظل أن العمال في المصانع ملتزمين بإنتاج عدد معين من الألبسة وعدم تسليمها في الوقت المحدد يعني عدم حصولهم على أي أجر.

> "أنا عاملة سورية بشتغل بمصنع من مصانع النسيج الفروع في الأردن، إحنا مرتبطين بالأزمة الحاصلة في تركيا وسوريا والي تسكروا المصانع حاليًا بسببها. لحد إمبارح نزللونا رواتبنا إحنا كعاملات بس العمال الرجال لا. صراحة خايفين من شغلتين يا يطلبوا منا نداوم بهيك حالة دفاع أو يسكر المصنع."

عاملات المنازل:

في هذا الجانب جرى رصد فئتين: عاملات المنازل مِن مَن يقومون بأعمال التنظيف بشكل عام والعاملات من توكل إليهن أعمال العناية بكبار السن.

بسبب خصوصية إنتشار الفيروس، تأثرت النساء اللواتي يعملن في المنازل تأثرًا واضحًا للخوف الذي يتبادله كل من العاملة وأصحاب العمل بسبب كيفية انتشار هذا الفايروس، يلقي هذا الخوف أعباءً إضافية تجهد عاملات المنازل من ناحية اقتصادية بسبب توقف مصدر الدخل الوحيد. وفي هذا السياق تروي إحدى عاملات المنزل من الجنسية الأردنية قصتها:

> بدأت العمل برعاية سيدة مسنة وغير قادرة على الحركة منذ وقت طويل، أقوم برعايتها وإعطائها الدواء بمواعيده، وفي مرات قلائل كنت أبيت لرعايتها في الليل، كل هذا مقابل 30 دينار أسبوعيًا عدا عن الحوافز في بعض الأحيان، كان هذا الأجر يغنيني عن الحاجة، العمل لمن يواجهون الظروف الاقتصادية التي تمر بها أسرتي هو أمر محتم وليس رفاهية فأنا المعيل الوحيد لأبنائي الاثنين بعد طلاقي ولم أكمل تعليمي. منذ بداية أزمة نتشار الفايروس وأنا لا أستطيع الذهاب إليها حاليًا حفاظًا على نفسي وعليها.“

> ”والله شغلي كان مساعدني وهسا خسرته، ما إلي دخل تاني، طيب أنا بهيك وضع رزقتي انقطعت“

العمل من المنزل:

إضافة إلى كل من المهن التي تدار من المنزل التي أشيرَ إليها سابقاً (المطابخ الإنتاجية، والخياطة، وصالونات قص الشعر)، تأثر آخرون من أصحاب العمل المنزلية بالأزمة مثل: حضانات الأطفال التي توقف العمل لديها منذ إعلان تعطيل الأمهات العاملات في القطاع العام والخاص مِن مَن لديهن أطفال تحت عمر السابعة، وبهذا الحال تتوقع السيدة عدم حصولها المبلغ المستحق منقوص لهذا الشهر، أما عن الأشهر المقبلة فستصبح العاملة من دون دخل إن استمرت الأزمة.

وتشارك عاملة أخرى قصتها قائلة أن مصادر الدخل قطعت من جميع الجهات، حيث كانت تتعامل مع سيدات بشكل أسبوعي، أما بعد الأزمة فلم تتلقى أي اتصال هاتفي من إحداهنّ وحتى لو حصل هذا فلن تتمكن من الخروج في هذه الظروف، بالإضافة إلى تعطّل زوجها عن العمل.

> "كتير أثرت علينا هالعطلة بشي سلبي وما فيه إلنا حتى مساعدة المعونة من التنمية، كنت مخبية 70 دينار بنصرف منهم وبس يخلصوا ما رح أقدر أجيب حتى أبسط الاحتياجات"

العمل عن بعد:

في إحدى مؤسسات المجتمع المدني في المفرق، أبلغت عاملة تعمل في مجال التثقيف والتوعية المجتمعية من قِبَل المسؤول المباشر أن العمل في هذه الفترة هو عن بعد وهو أمر لا يتنافى مع القرارات الحكومية الحالية، إلا أنه تم إبلاغها بأن هذه الفترة سيتم احتسابها من الإجازات السنوية المقرة لها حسب القانون. أما عن العاملات في مجال الخدمات المساندة في نفس المؤسسة فسيتم حسم من أجورهن عن هذه الفترة.

وعلى صعيد الشركات التي تستوجب طبيعة عملها الاستمرار حاليًا؛ فقد أبدى منهن من يعملن في أعمال الترجمة استياءًا تجاه اختلاف طبيعة العمل في المرحلة الحالية، وتبدو أوجه الاختلاف في التالية:

- طول ساعات العمل، واعتبار أصحاب العمل أن ساعات العمل المرنة تعني بالضرورة استجابة العمال للمهام المطلوبة في أي ساعة متاحة في النهار أو حتى في ساعات متأخرة بالليل على خلاف ساعات العمل المحددة.
- مطالب إضافية تكَلَّف بها العاملات من خارج الوصف الوظيفي والمهام الوظيفية المعتادة.
- ضعف قنوات التواصل بين العاملات وأصحاب العمل، تبعًا للتواصل عبر منصات التواصل الاجتماعي وليس بشكل مباشر، ما يعني بالضرورة أداء المهام المطلوبة بشكل مغاير عن النتيجة المطلوبة.
- ضعف شبكات الإنترنت بسبب الضغط الهائل عليها حاليًا، ما يعني تأخر تسليم المهام من دون إبداء تفهّم من قِبَل أصحاب العمل الأمر الذي يلقي ساعات عمل إضافية من دون احتسابها ضمن ساعات العمل ومن دون تعويضات.

أما العاملين في الاقتصادات المستقلة أو المتعارف عليهم بال "Free-lancers" مثل المبرمجين والمصممين الجرافيكيين، فقد أبدوا مخاوفًا من عدم مقدرة المتعاقدين معهم من دفع الأجور المستحقة في ظل افتقار البعض للمحافظ الإلكترونية وبالأخذ بعين الاعتبار إغلاق البنوك والمصارف وعدم السماح بالتحرك قبل 25-3-2020.

قطاعات مختلفة:

> "أنا بشتغل بمصنع للأغذية في إربد، عطلونا براتب بس حكالنا المسوول إذا مددوا العطلة أكتر رح ناخذ نصف الراتب."

وفي أثناء رصد مهن مختلفة تأثرت بالأزمة الحالية فقد أكدت عاملات من مهن مختلفة من مناطق الوسط والشمال عدم حصولهن على أجر مقابل عدم العمل في الفترة الحالية، ومنهن يعملن في شركات خاصة تعمل في مجال الطاقة، وفي مجال التغذية. أما في الخدمات المساندة في أحد المستشفيات في جرش جرى الطلب منهن العمل 10 ساعات يوميًا بدلًا من 8 ساعات ليتم منحهن إجازة بدلا عن العمل الإضافي، أما شركة خدمات مساندة أخرى تعمل في إحدى الجامعات في منطقة الشمال، جرى منح العاملات إجازات غير مدفوعة الأجر. ر

التوصيات

1. تأجيل سداد جميع القروض الصغيرة ومتناهية الصغر.
2. دعم أصحاب الأعمال الصغيرة والمزارعين بتوفير قروض بفوائد قليلة لا تتجاوز 1%.
3. إدماج الموظفات المتضررات وعاملات اليومية في صندوق الحماية الاجتماعية.
4. تخفيف معايير الاستحقاق من صندوق الحماية الاجتماعية في ظل الأزمة الحالية التي يتساوى فيها بعض من يملك سيارة ومن لا يملك من حيث ضيق وفقدان فرص العمل.

تحت الحظر: 5

أثر إنتشار فيروس كورونا على عمل المرأة

تمكين
TAMKEEN
للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
For legal aid and human rights